دور الامتيازات الضريبية في دعم المقاولة النسوية - حالة ولاية جيجل

The role of tax incentives in supporting women's entrepreneurship -The case of Jijel province-

فنور حنان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سكيكدة
hanan.fnr24@gmail.com

د.حيمران محمد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة جيجل
himranemohamed@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019-03-19 تاريخ القبول: 2019-09-11 تاريخ النشر: 2019-09-15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على قاعدة البيانات الخاصة بالمقاولات النسائية في ولاية جيجل .

في الواقع قمنا بجمع معطيات عن النساء صاحبات المشاريع من مختلفالوكالات الحكومية المسؤولة عن تمويل ومرافقة المقاولاتفي ولاية جيجل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) .وأظهرت النتائج أن معدل إنشاء المقاولات النسائية منخفض جدا في جميع الوكالات . و بالإضافة إلى ذلك، فإن المقاولات التي أسست من قبل النساءاغلب نشاطاتها خدماتي و ذات حجم صغير.

الكلمات المفتاحية : المقاولة، النساء المقاولات ،وكالات الدعم،القطاعات، جيجل.

Abstract:

The aim of this study is to draw up aninventory of women-owned businessesin Algiers. In fact, we collected dataabout women entrepreneurs fromvarious public bodies charged of funding and accompanying (Ansej, Cnac, Angem, Andi) inAlgiers. The results show that thecreation rate of women-ownedbusinesses is very low at all publicbodies. In addition, the women-ownedbusinesses are mostly activating in theservice sector and also very small.

Keywords: Entrepreneurship, women-owned businesses, public bodies, sectors, Jijel.

مقدمة:

بعد أن كانت المقاولاتية قبل الثمانينات مرادفة لمفهوم المقاولاتية الذكورية[1]جاءت في منتصف السبعينيات أول مقالة تناولت المقاولاتية النسوية كدراسة في مجال البحث العلمي للكاتبة 'BrantleySchwartz تحت عنوان FemaleEntrepreneurship : A new Frontierفي عام 1976[2]، وعليه أصبحت هناك دعوة صريحة لضرورة إدماج المرأة في الاقتصاد بصفة عامة وفي النشاط المقاولاتي بصفة خاصة. و يؤكد المرصد العالمي للمقاولاتية GEM أن المقاولاتية النسوية هي مؤشر يميز نمو اقتصاديات الدول، إذ يعتبر دخول المرأة عالم المقاولاتية أمرجد إيجابي لاقتصاديات الدول المتخلفة[3].

ورغم هذا تبقى المقاولاتية النسوية تواجه تحديات كبيرة فلهذا برزت الحاجة إلى وجود مجهودات لترقية وتعزيز قدرتها على الاستمرارية ومواكبة التطورات الراهنة،كل هذا من شأنه حثّ الدولة الجزائرية على تبني مجموعة من الاستراتجيات تعتمد على الامتيازات الضريبية الممنوحة ضمن قانون الاستثمار والقانون الضريبي العام منذ الاستقلال إلى يومنا.

فجاءت أجهزة الدعم التي أنشأتها الدولة كتطبيق لهذه الإستراتجية على أرض الواقع والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والتي تهدف بدورها إلى تخفيف الضغط الضريبي الذي تتحمله المقاولاتية بصفة عامة والمقاولاتية النسوية بصفة خاصة.وللاطلاع على الموضوع قمنا بالاقتراب من هذه الأجهزة على مستوى احدى ولايات الوطن وهي ولاية جيجل لغرض التعرف على واقع المقاولة النسوية بها.

و قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

ماهي المكانة التي تحتلها المؤسسات التي تسيرها النساء على مستوى كالات الدعم بولاية جيجل؟

وقد جاء هذا البحث لطرح إطار علمي يتناول دور و كالات الدعم عبر الامتيازات الضريبية في دعم المقاولة النسوية من خلال التطرق إلى مجموعة من الإحصائيات التي تمكننا من معرفة واقعها.

وسعيا منا للإلمام بهذا الموضوع، قسمنا بحثنا إلى ثلاث محاور بالشكل التالي:

1.المقاولات النسوية المنشأة في إطار وكالات الدعم.

2.توزيع المقاولات النسوية في إطار الوكالات حسب قطاعات النشاط.

3.مناصب الشغل المستحدثة من قبل المقاولاتية النسوية في إطار وكالات الدعم.

المحور الأول: المقاولات النسوية المنشأة في إطار وكالات الدعم

بالرغم من التوجه الضعيف للنساء إلى النشاط المقاولاتي، إلا أن الجزائر كباقي الدول تسعى لتشجيع هذا العنصر على إقامة مشاريع خاصة، وهذا لأهميتها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي من خلال إرساء العديد من وكالات الدعم المساعدة على إنشاء المؤسسات وتشجيع المقاولاتية.

في هذا المجال فإن الضريبة لها تأثير على المشروع الاستثماري بمعنى أنها تؤثر عليه حسب الطبيعة، وبالتالي لابد من اختيار الضرائب المناسبة حتى يكون لها تأثيرا إيجابيا على القرارات المتخذة فيما يخص المشروع الاستثماري و تكون ذات مردودية عاليةو هذا ما يعرفبعملية الامتيازات الضريبي[4]و يأخذ الامتياز الضريبي عدة أشكال مثلالتخفيض و الإعفاء.

إضافة إلى ذلك توجد تأثيرات مختلفة على النشاط المؤسساتي، وفي هذا السياق نجد ان الإعفاء الضريبي واسع الانتشار في معظم سياسات التحفيز لأنه يسمح بتخفيض تكاليفالتأسيس،إلاّ أن هذه الامتيازات تؤدي إلى انخفاض فيالإيرادات الاجمالية الدولة، لذلك نجد عدة قيود تحد من التوسع في مجال الإعفاءات[5].و يعد عامل الزمن من أحد العوامل المؤثرة في الامتياز الضريبي، لأن المشاريع الضخمة والحديثة تتحمل تكاليف باهظة عند بداية نشاطها ومنه إعفاءات اضخم[6]و من جهة أخرى ولضمان فعالية

الامتيازات الضريبية، يجب اختيار الوقت المناسب الذي تكون فيه الوضعية الاقتصادية في حاجة إلى انتعاشاقتصادي. كما أن منح المزايا الضريبية التي تتزامن مع انطلاق المشروع سيسمحللمؤسسة بالتمويل
الذاتي [7].لكن يجب عدم التمادي في تقديم الامتيازات، و يجب توجيهها إلى الاستثمارات المنتجة التي لها قدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة[8].

من خلال هذا المحور سنحاول من خلال هذه الإحصائيات الوصول إلى القيمة الإضافية التي تجلبها الإمتيازات الضريبية الممنوحة في تطوير معدلات نمو أنشطة المقاولاتية النسوية.

لكن نود الإشارة إلى أن الإحصائيات التي بحوزتنا متعددة المصادر و تعكس تصريحات كل جهة حسب الأهداف الخاصة بها.

1.1المقاو َلات النسوية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الهيئات الداعمة للنشاط المقاولاتي على المستوى الوطني بصفة عامة والمحلي بصفة خاصة،إذ لا تفرق بين جنس صاحب المشو ع مما يعكس وجود إلمام لتطوير المؤسسات ونجاحها.

فحسب أخر الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة على مستوى ولاية جيجل فتم قبول 5797 مشروعا ممولا منذ إنشائها والى غاية 31 ديسمبر2017 وهذا ما يمثله الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01)

عدد المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة مابين 1998-2017.

السنة	إجمالي المشاريع	عدد المشاريع النسوية	النسبة من الإجمالي	نسبة التطور	المجمع التكراري
1998	138	13	%9,42	%2,77	%2,77
2000	154	17	%11,03	%3,62	%8 ,09
2002	122	25	%20,49	%5,32	%19,37
2004	74	19	%25,67	%4,04	%27,45
2006	117	28	%23,93	%5,96	%39,15
2008	123	15	%12,20	%3,19	%46,17
2010	347	27	%7,78	%5,74	%58,93
2012	1100	41	%3,73	%8,72	%74,25
2014	724	37	%5,11	%7,87	%90,42
2016	149	10	%6,71	%2,13	%97,87
2017	54	10	%1,85	%2,13	%100
المجموع	**3102**	**242**	**%13**	–	–

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية جيجل[4].

بالرغم أن إدماج المرأة وترقيتها يقسمن أهم أهداف الوكالة، إلا أن معطيات الجدول تبين أن نصيب المرأة من المشاريع الممولة في إطارها على مستوى الولاية هو اقل بكثير مما حقق من طرف الرجال، 13% للنساء مقابل87 % للرجال، وهنا تبدوا الفجوة بينهما كبيرة جدا فيما يخص المشاريع الممولة. للأسف فبالرغم من التحفيزات المعتبرة والغير متوقفة من طرف الدولة لصالح المراة، تبقى المجهودات غير كافية والحلول ان كانت فقط في شقها المالي فهي غير كافية، خاصة مع عدم نجاح مشاريع الوكالة بصفة عامة، سواء كان اصحابها رجالا او نساءا لان اغلبها تحول عن وجهتها الحقيقية، وفي حالات اخرى تتوقف عن النشاط بسبب

عدم مردوديتها. اما افراد اخرين فلا يقصدونها بكل بساطة لارتباطها بفوائد ربوية،بالرغم من ان الفوائد لم تعد تدفع ابتداءا من 2015 ومتحملها اصبحت الخزينة العمومية وليس حاملي المشاريع.

يتضح الأمر أكثر باستعمالالدائرة النسبية كما ما يبينه الشكل رقم(01).

الشكل رقم (01)

نسبة المشاريع الممولة حسب الجنس في إطار الوكالةمن 1998-2017.

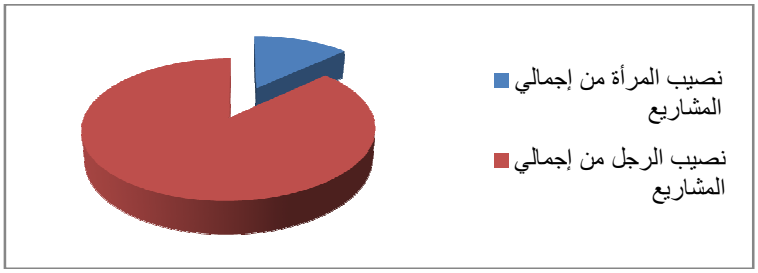

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (01).

2.1المقاوَلات النسوية في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

للصندوق الوطني للتأمين على البطالة دور كبير في نجاح بعض التجارب والمشاريع النسوية على مستوى الولاية. فالإحصائيات المعلن عليها تشير إلى تمويل المشاريع النسوية بمستوى 106 مشروعا من إجمالي 2014 مشروعا في الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى 2015، وهذا ما سنحاول توضيحه في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02)

المشاريع الممولة للنساء في إطار الصندوق ما بين 2004 - 2015.

السنوات	إجمالي المشاريع	المشاريع النسوية	نسبة من الإجمالي	نسبة التطور	المجمع التكراري
2004	0	0	0	-	0
2005	38	2	%5	%1,89	%1,89
2006	57	1	%2	%0,95	%2,84
2007	53	1	%2	%0,95	%3,79
2008	62	5	%8	%4,72	%8,51
2009	86	1	%1	%0,95	%9,46
2010	137	3	%2	%2,83	%12,29
2011	446	5	%1	%4,72	%27,01
2012	573	27	%5	%25,47	%52,48
2013	178	20	%11	%18,87	%71,35
2014	198	16	%08	%7,54	%78,89
2015	186	25	%13	%23,58	%100
المجموع	2014	106	%5,26	6	_

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(جيجل)[5].

نلاحظ من الجدول أن عدد المشاريع النسوية المنشأة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة جدّ قليلة مقارنة بما حققه الرجال، أي ما يعادل 5,25% مقابل 94,75% بالنسبة للرجال، وهذا أيضا يؤكد من جهة أخرى الفارق الكبير بين المشاريع الممولة لصالح النساء وتلك لفائدة الرجال. هذه الحالة تتطلب من الجهات الفاعلة إعادة النظر في سياسة تمويل المشاريع النسوية. في حقيقة الامر نسبة النساء ضعيفة جدا ولا تعكس التصريحات الإعلامية التي تشير في الغالب الى ان أوضاع المراة المقاولة في تحسن. فبالعودة أيضا الى الاحصائيات الوطنية للسجل التجاري نلمس ان نسبة النساء المالكات لسجلات تجارية هو أيضا يساوي6 %.

و هذا الأمر يوضح عبر الدائرة النسبية. انظر الى الشكل رقم(02).

الشكل رقم (02)

نسبة المشاريع الممولة حسب الجنس في إطار الصندوق للفترة 2004 ـ 2015.

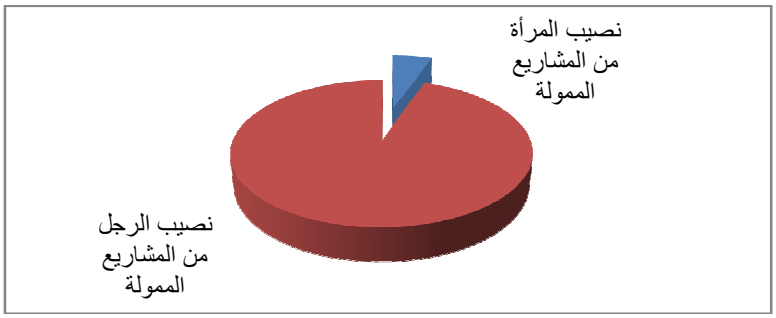

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (02).

3.1المقاو َلات النسوية في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

إن القرض المصغر من المفروض يوجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا لأصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل مبادراتهم، ومن بين هذه الفئات العريضة التي تقصد هذه الوكالة نجد العنصر النسويو خاصة النساء الماكثات في البيت، وذلك لحصولهم على مساعدة مالية لتطوير نشاطاتهم حتى تعود بالنفع عليهم وعلى أسرهم.

3.1 .1. مُ قاو َلات النسوية التي تزيد عن 100 000 دج

يمثل الجدول رقم (03) حصيلة المشاريع التي يقل تمويلها عن100 000 دج من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وحصة المرأة المقاولة منها.

الجدول رقم (03)

عدد المشاريع النسوية التي لا يقل تمويلها عن 100 000 دج من طرف الوكالة مابين 2010-2015.

السنة	إجمالي المشاريع	عدد المشاريع النسائية	النسبة
2010	43	18	%41,9
2011	29	8	%27,6
2012	100	12	%12
2013	86	13	%15,1

2014	213	10	%4,7
2015	217	09	%4,1
المجموع	**688**	**70**	**%10,2**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (جيجل)[6].

يظهرالجدول أن نصيب النساء من المشاريع الممنوحة التي لا يتجاوز تمويلها 100 000 دج جد قليل وليس بالعدد الكافي، إذ بلغ 70 مشروعا من اصل 688 مشروعاخلال الفترة 2010-2015، وهو ما يعادل 10,2% من إجمالي المشاريع . وهذا دليل اخر على ان الفجوة شاسعة بين الجنسين.

اول منظمة مالية بدأت بمنح القروض المصغرة هي قرامين بنك للمؤسس محمد يونس ببنغلادش.وكانت القروض تمنح مائة بالمائة للنساء المقاولات. التجربة الجزائرية أيضا حاولت التركيز على فئة النساء بمنح قروض مصغرة لا تتجاوز 1 مليون دج، لكن الاقبال مازال ضعيفا بالرغم من ان هذه الوكالة انشات على امل ان ترتقي بالمقاولة النسوية. والآمال المنصبة لتشجيع النساء على تأسيس مؤسساتهن تبدوا خائبة والتحفيزات المالية والجبائية تبدوا هيأيضا فرص ضائعة كان من الاجدر استخدامها في مشاريع إنتاجية مباشرة كانت قادرة على امتصاص البطالة وخلق قيمة إضافية في الاقتصاد.

و يتضح الأمر أكثر باستعمال الدائرة النسبية كما هو مبينا في الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03)

نسبة المشاريع التي لا يقل تمويلها 100 000 دج حسب الجنس في إطار الوكالة حتى 2010-2015.

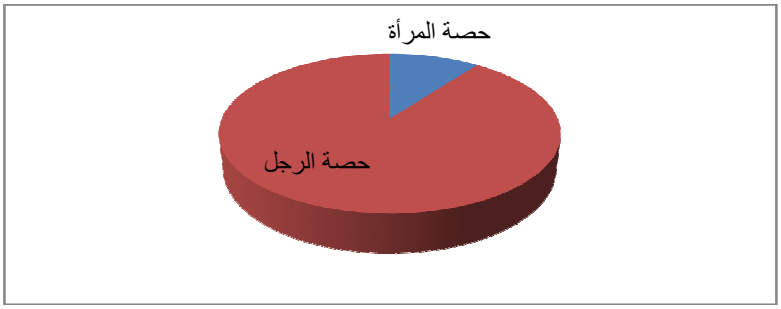

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (03).

1. 3.2 المقاولاتية النسوية الأقل من 100 000دج

يمثل الجدول رقم (04) أدناه حصيلة المشاريع الممولة التي لا تتجاوز100000دج من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ونصيب المرأة منها.

الجدول رقم (04)

حصيلة المشاريع النسوية التي لا يتعدى تمويلها 100000دج في إطار الوكالة للفترة 2010 ـ 2015.

السنة	إجمالي المشاريع	المشاريع النسوية	حصة المرأة منها	النسبة
2010	1106	656	%59,3	%11
2011	2604	1175	%45,1	%19,7
2012	3916	1983	%50,6	%33,3
2013	1360	881	%64,8	%14,8

2014	944	653	%69,2	%11
2015	960	615	%64,8	%10,3
المجموع	10890	5963	%54,8	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(جيجل).

نلاحظ من الجدول اعلاه أن للمرأة نصيباكبيرا من المشاريع الممنوحة التي لا تتجاوز 100000دج من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على عكس الوكالات الأخرى، حيث سجلت 5963 من اجمالي المشاريع المقدرة ب 10890 مشروعا بين سنة 2010 و 2015، اي ما يعادل 54,8% من إجمالي المشاريع.

مهم جدا ان نشير هنا ان الرجال لا يباشرون المشاريع ذات راسمال ضئيل، عكس النساء اللواتي يجدن ضالتهن فيها عبر الاستفادة من هذه القروض لصناعة الحلوى واقتناء الة خياطة او شراء بقرة او معزة ..الخ.

واضح جدا من الجدول ان النساء حاضرات بقوة في هذا النوع من القروض المصغرة جدا. وفي الحقيقة ايضا هذه المشاريع لا تسمح بخلق فرص عمل ولا تساهم في القضاء على البطالة. ومردوديتها جد ضعيفة.

وسنوضح الأمر أكثر باستعمال الدائرة النسبة كما هو مبين في الشكل رقم (04).

الشكل رقم(04)

نسبة المشاريع التي لا يتعدى تمويلها000 100دج حسب الجنس في إطار الوكالة مابين 2010 ـ2015

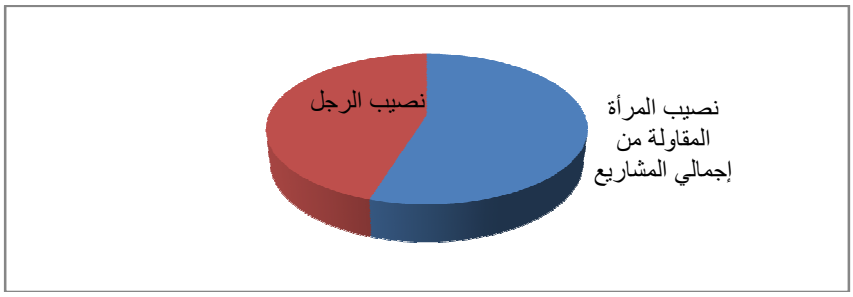

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (04).

4.1لمقاو َلات النسوية في إطارالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تتميز الوكالة الوطنية على عكس الوكالات الأخرى بخبرتها وحنكتها نظرا لأسبقيتها في مجال الاستثمار لكن على الرغم من هذا إلا أنها لم تضمن إلا عددا ضعيفا من المقاولات النسوية مقارنة بالوكالات الأخرى.

ومرة أخربيقى نصيب المرأة جد ضعيف مقارنة بالمشاريع الخاصة بالرجال، حيث بلغت عدد المشاريع النسوية 155 مشروعا من تعداد 1937 مشروعا ممولا[7]، أي ما يعادل 7,79% من إجمالي المشاريع منذ تأسيس هذه الوكالة الى غاية نهاية 2017.

الدليل واضح جدا ان المراة الجزائرية التي تبحث عن شغل تفضل العمل الأجري سواء عاملة لدى القطاع العام او القطاع الخاص وعدم اللجوء الى انشاء مشاريع استثمارية لما لها من درجة مخاطرة مرتفعة.

ويتضح الأمر أكثر باستعمال الدائرة النسبية كما ممثل في الشكل ر قم (05).

الشكل رقم (05)

نسبة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس ما بين 2008-2017.

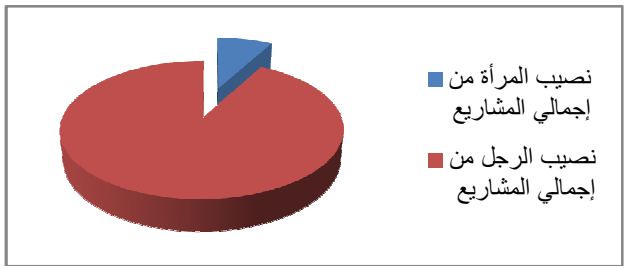

المصدر: من إعداد الباحثان.

المحور الثاني: توزيع المقاولات النسوية حسب قطاعات النشاط في إطار هيئات الدعم

سنحاول من هذا المحور التعرف على النشاطات أكثر جذابة للمقاولات على مستوى ولاية جيجل في إطار وكالات الدعم حسب الإحصائيات المتاحة.

1-توزيع المقاولات النسوية حسب قطاعات النشاط في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يمثل الجدول(05)توزيع المؤسسات النسوية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى و لاية جيجل حسب قطاعات النشاط، بداية من تاريخ إنشاءها في نهاية التسعينات إلى غاية 31 ديسمبر2017.

الجدول رقم (05)

توزيع المشاريع الممولة للنساء في إطار الوكالة حسب قطاعات النشاط حتى نهاية 2017.

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	النساء	النسبة
الفلاحة	902	17	%3,6
الحرف	590	133	%28,29
البناء والأشغال العمومية	926	6	%1,28
الري	45	1	%0,21
الصناعة	709	54	%11,5
الصيانة	111	1	%0,21
مهن حرة	151	70	%14,89
خدمات	1243	185	%14,88
نقل وتسليم على البارد	226	03	%0,64
الصيد	29	0	0
نقل المسافرين	195	0	0
المجموع	5797	470	%8.1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مقابلة مع موظف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية جيجل.

من خلال الإحصائيات الموجودة في الجدول يتضح أن المشاريع النسوية تتوزع على غالبية القطاعات بنسب متفاوتة، حيث نجد ان العدد الأكبر منها في قطاع الخدمات بحوالي 185 مؤسسة، يليه مباشرة قطاع الحرف ب 133 مشروعا.وهذا يعبر

عن مدى قدرة النساء في إتقان الحرف التقليدية، و تأتي في المرتبة الثالثة المهن الحرة والتي تعبر عن فئة خريجات المعاهد والجامعات واللواتي ينشطن في مجال المحماة، الطب، الصيدلة... الخ، ثم يليه قطاع الفلاحة الذي يجسد نشاط النساء المقاولات في الأرياف. أما في يخص القطاعات المتبقية فهي تتميز بنسب ضعيفة أو منعدمة وهذا يعكس قلة الاهتمام من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تأثير العادات والتقاليد.

اما المعدل السنوي فيساوي 8.1%، وهي نسبة قريبة من نسب باقي الهيئات الأخرى، ولا تختلف مساهمة النساء المقاولات فيها. في الحقيقة الامر نسبةالنساء المقاولات ضعيفة في جميع دول العالم ما عدا بعض الحالاتالاستثنائية. مثلا في دولة زامبيا عدد النساء المقاولات يتجاوز عدد المقاولين. من زاوية أخرى، فانالباحثين في ميدان المقاولتية متفقين على ان الرجال يتمتعون بدرجة مخاطرة اكبر من تلك لدى النساء وهذا العنصر يؤثر على مشاركتهن في انشاء المشاريع.

ونوضح الأمر أكثر باستعمال الدائرة النسبية كما هو مبين في الشكل رقم (06).

الشكل رقم (06)

توزيع المقاو َلات النسوية حسب قطاعات النشاط في إطار الوكالة ما بين 1998-2017.

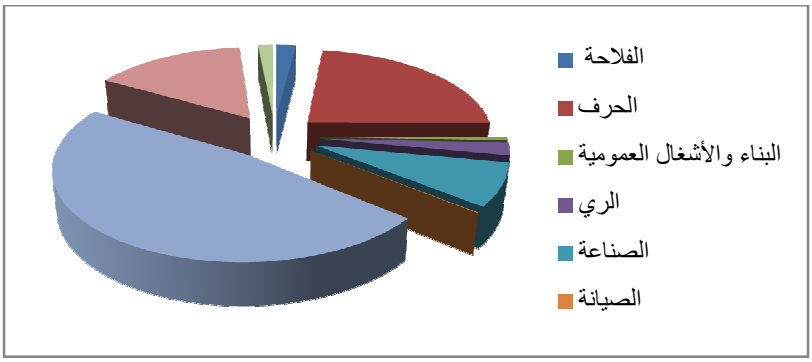

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (06).

2- توزيع المقاولات النسوية حسب قطاعات النشاط في إطار الصندوق الوطني للتامين على البطالة

فيما يخص توزيع المشاريع النسوية في إطار الصندوق على مختلف القطاعات والأنشطة ما بين 2004 و2015، ممثلة في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (06)

توزيع المقاو َلات النسوية حسب قطاعات النشاط في إطار الصندوق ما بين 2004 – 2015.

الأنشطة	عدد المشاريع	النسبة
الزراعة والصيد	34	%23,08
الاشغال العمومية	1	%0,94
الصناعة	18	%16,98
الخدمات	51	%48,11
النقل	2	%1,89
المجموع	106	%100

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (جيجل).

من خلال الإحصائيات الموجودة في الجدول أعلاه نلاحظ أنه من بين 106 مشروعا ممولا لصالح فئة النساء، قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر عدد من المشاريع الممولة بحوالي 51 مشروعا، يليه في المرتبة الثانية قطاع الزراعة والصيد بحوالي 34 مشروعا، ثم قطاع الصناعة بـ18مشروعا، أما عدد المشاريع النسوية في القطاعين المتبقيين فهي جدّ ضعيفة.

أيضا من الأسباب الراجعة لانخفاض نسبة النساء هي بالدرجة الأولى الثقافة المنتشرة لدى المجتمع الجزائري المحافظ والذي يمنح قدرا عاليا للعائلة عبر تربية الأولاد، كأولوية على الشغل والجانب الاقتصادي. فمن منطلق عقائدي الرجل هو المسؤول على جلب وضمان الانفاق العائلي.

إذ يتضح الأمر أكثر باستعمال الدائرة النسبية كما هو مبين في الشكل رقم(07).

الشكل رقم (07)

توزيع المقاوَلات النسوية حسب قطاعات النشاط في إطار الصندوق ما بين 2004-2015.

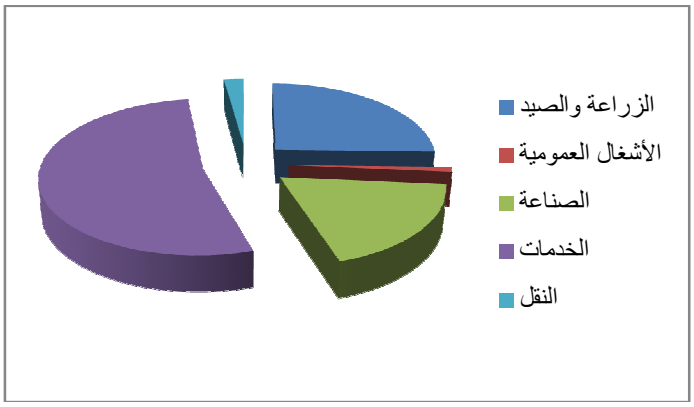

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (06).

3توزيع المُقاوَلات النسوية حسب قطاعات النشاط في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

بخصوص الإحصائيات المعلن عليها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حول تمركز المشاريع النسوية التي تم إنشاؤها في إطارها خلال الفترة (2008 ـ 2017) و حسب تقسيمات القطاعات فهي موضحة في الجدول رقم (07).

الجدول رقم (07)

توزيع المشاريع الممولة للنساء في إطار الوكالة حسب قطاعات النشاط. مابين 2008-2017.

البيان	عدد المشاريع النسوية	النسبة
نقل البضائع	105	%67,74
مؤسسات أشغال البناء	34	%21,94
إنشاء مباني صناعية لإنتاج المباني المعدنية	1	%0,65
كراء معدات وأدوات البناء	1	%0,65
الإنتاج الصناعي للمنتجات المصنعة من الخرسانة	1	%0,65
القضاء على النفايات	1	%0,65
التسمين الصناعي للدواجن وإنتاج البيض	1	%0,65
مخبر التحاليل	1	%0,65

فندق سياحي	2	%1,29
إنشاء غرف تبريد	1	%0,65
مصحة متعددة الخدمات	1	%0,65
مركز تصحيح السمع	1	%0,65
المجموع	155	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مقابلة مع موظف بالوكالة لتطوير الاستثمار بولاية جيجل.

من خلال الإحصائيات الموجودة في الجدول يتبين لنا انه من مجموع 140مشروعا ممولا لصالح النساء من طرف الوكالة فإن قطاع نقل البضائع هو القطاع المهيمن، فقد قدر بنسبة بـ 67,74%من إجمالي المشاريع، يليه في المرتبة الثانية قطاع مؤسسات أشغال البناء بنسبة 21,9%، ثم قطاع الفندقة بنسبة 1,29%، أما القطاعات المتبقية فتشهد نسبة ضعيفة جدا تقدر بـ 0,65%. والواقع الذي جلب انتباهنا هو تموقع النساء أحيانا في قطاعات كانت بالأمس حكرا فقط على الرجال، وحسب اعتقادنا فالسبب أيضا يرجع الى العادات والتقاليد والواقع الذي يعرفه المجتمع الجزائري بصفة عامة و ولاية جيجل بصفة خاصة. فهذه المشاريع وان كانت فعلا مسجلة في الدفاتير والسجلات باسم النساء، فالحقيقة ليست هن المستفيدات الحقيقيات ، فالواقع يشير الى ان المستفيد هو فرد من أفراد العائلة سواء الزوج ،الإبن ، الأخ أو احيانا الأب.

وهذه النسب تبدو أكثر وضوحا باستعمال الدائرة النسبية كما يبينه الشكل (08).

الشكل رقم (08):

توزيع المقاولات النسوية حسب قطاعات النشاط في إطار الوكالة ما بين 2008-2017.

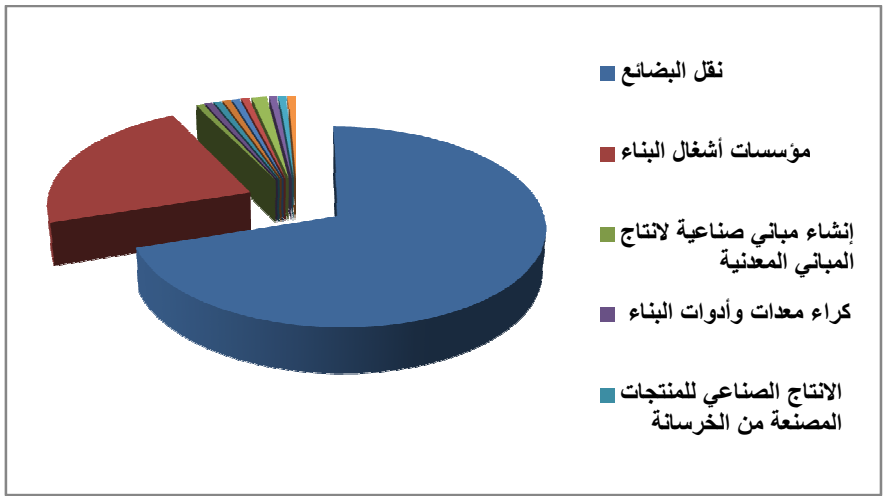

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (07).

المحور الثالث: مناصب الشغل المستحدثة من طرف المقاولاتية النسوية على مستوى هيئات الدعم

تسعى كل الدول إلى إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة مشكلة البطالة من خلال تنمية وتطوير الأنشطة المقاولاتية، وبناء على النجاحات التي حققتها المرأة في جل المجالات وباعتبارها نصف المجتمع وجدت الدول من المقاولاتية استراتيجية لها للحد من تزايد معدلات البطالة.

ولهذا تتجه الجزائر حاليا إلى تشجيع العمل المقاولاتي النسوي باعتبارهمن أهم الحلول الواعدة لمعالجة مشكل البطالة.

1- حصيلة مناصب الشغل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يوضح الجدول رقم (08) الحصيلة الإجمالية لمناصب الشغل التي حققتها المشاريع على مستوى الوكالة ونصيب المرأة من ذلك. حيث تم توفير إجمالي 14560 منصبا، وكانت مساهمة المقاولة النسوية مقدرة ب 1284 منصبا أي ما يعادل نسبة 12% وهذا منذ إنشاء الوكالة و إلى غاية 31 ديسمبر 2017.

الجدول رقم (08)

عدد مناصب الشغل المستحدثة من المشاريع الممولة في إطار الوكالة.

السنة	مناصب الشغل الإجمالية	مناصب الشغل المستحدثة من المقاولات	نسبة المرأة
1998	346	31	%8,96
2000	384	43	%11,19
2002	306	65	%21,24
2004	185	44	%23,78
2006	295	68	%23,05
2008	306	47	%15,35
2010	903	95	%10,52
2012	2653	117	%4,41
2014	1880	105	%5,59
2016	370	25	%6,75
2017	128	27	%21,09
المجموع	**14560**	**1284**	**%12**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المقابلة مع موظف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية جيجل.

رغم ما توفره الوكالة من دعم للمشاريع النسوية إضافة إلى تلك الامتيازات الاستثنائية الخاصة بتوفير مناصب الشغل، إلا أننا نلاحظ من خلال الجدول أن مناصب الشغل المستحدثة من قبل المرأة المقاولة جدّ متدنية مقارنة بما يوفره المقاولون الرجال، وقد يعود هذا لضعف عدد المؤسسات وأيضا لصغر حجمها و الذي لا يتطلب يد عاملة ضخمة، كونها عادة تكون ذات طابع خدماتي، تجاري، حرف تقليدية، ومهن حرة.

ولكن تبقى المجهودات التي تقدمها المقاولاتية النسوية في توفير مناصب الشغل من شأنه أن يساهم في تخفيف حدة البطالة على المستوى الوطني.

الشكل رقم (09)

نسبة المناصب المستحدثة من قبل المشاريع النسوية الممولة في إطار الوكالة من 1998-2017.

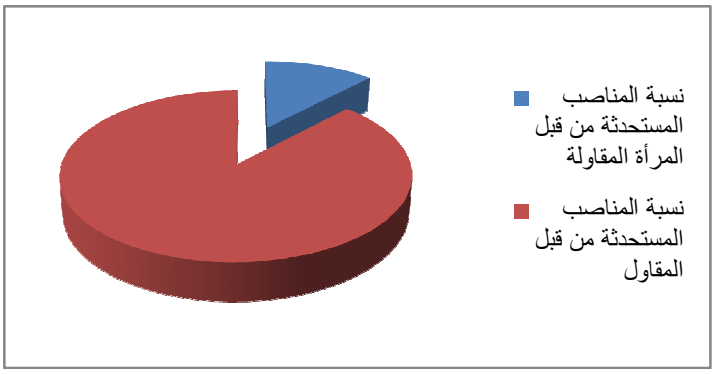

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (08).

2-حصيلة مناصب المستحدثة من طرف المقاولاتية النسوية في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

بخصوص الإحصائيات المعلن عليها من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حول عدد مناصب الشغل التي تم خلقها من طرف المقاولاتية النسوية خلال الفترة (2002 ـ 2015) حسب تقسيمات القطاعات فهي مبينة في الجدول اسفله.

الجدول رقم(09)

المناصب المستحدثة من المقاولات النسوية حسب القطاعات في إطار الصندوق ما بين 2002-2015.

الأنشطة	عدد الوظائف	النسبة
الزراعة والصيد	78	%21,85
الأشغال العمومية	10	%2,8
الصناعة	50	%25,21
الخدمات	177	%49,58
النقل	2	%0,56
المجموع	357	-

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (جيجل).

وما يمكن ملاحظته من خلال البيانات فيما يتعلق بفرص العمل التي توفرها النساء المقاولات حسب القطاعات الموزعة عليها، نجد قطاع الخدمات يساهم بأكبر نسبة من الوظائف التي بلغت49,58% من إجمالي الوظائف، ويعود هذا إلى الإهتمام الذي يلقاه هذا القطاع من قبل المقاولات، بينما يساهم قطاع الصناعة في توفير مناصب شغل قدرت بنسبة 25,21%، أما قطاع الزراعة فساهم بـ21,85%من إجمالي الوظائف، في حين القطاعات المتبقية كانت نسبة الوظائف فيها منخفضة أو شبه منعدمة، لكن مهما اختلفت حصيلة مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاعات النشاط،إلا أن للمرأة تأثيرا في المحافظة على مسار الترقية والنهوض بسياسة التشغيل ضمن الصندوق الوطني من أجل التخفيف من حدة مشكلة البطالة في الجزائر.

و يتضح توزيع مناصب الشغل أكثر باستعمال الدائرة النسبية كما هو موضح في الشكل رقم (10).

الشكل رقم(10)

نسبة الوظائف المستحدثة من قبل المقاوَلات النسوية حسب قطاعات النشاط في إطار الصندوق ما بين 2004-2015.

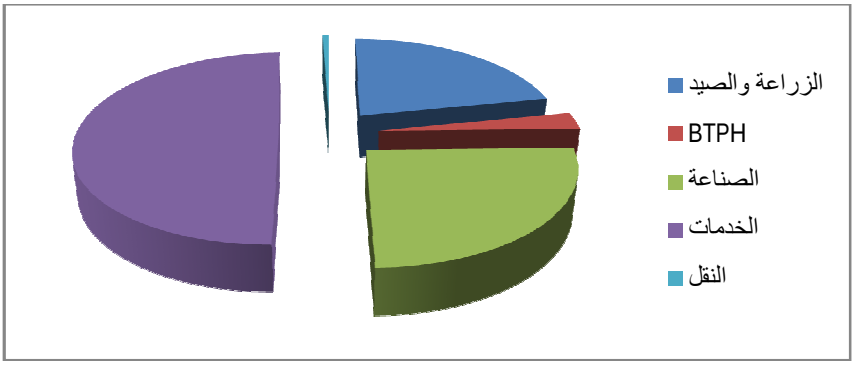

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (09).

3. حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من طرف المُقاوَلات النسوية في إطار الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار

حسب ما صرح به لنا موظف في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فكل مقاولة مسجلة تقوم بتوفير أربعة إلى خمس مناصب شغل للفئة الشبانية العاطلة عن العمل وعلى أساس هذه المعطيات قمنا بإعداد الجدول رقم (10)الذي يمثل عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف المقاولات النسوية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى ولاية جيجل للفترة الممتدة ما بين 2008 و2017.

الجدول رقم (10)

حصيلة مناصب العمل التي توفرها المقاولات النسوية في إطار الوكالة ما بين 2008-2017 .

السنة	عدد مناصب العمل	نسبة التطور
2008	13	%1,2
2009	141	%22 ,85
2010	87	%14,1
2011	59	%9,56
2012	48	%7,78
2013	64	%10,37
2014	108	%17,50
2015	42	%6 ,80
2016	34	%5,51
2017	21	%3,4
المجموع	617	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مقابلة مع موظف في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية جيجل.

الخاتمة:

في نهاية دراستنا وبعد معالجة الإشكالية التي تدور حول مساهمة الامتيازات الضريبية في دعم المقاولاتية النسوية، توصلنا إلى أن فعالية الامتيازات الضريبية ترتكز أساسا على مدى قدرة المؤسسات النسوية في تحقيق نتائج جيدة. وقد ساهمت الحكومة من خلال برامج الدعم التي تعتمد على حزمة من الامتيازات الضريبية في شكل إعفاءات وتخفيضات وإجراءات أخرى إلى توجيه جهود العنصر النسوي إلى خيار العمل المقاولاتي كخيار وظيفي ومستقبلي.

و بالإعتماد على الإحصائيات التي تحصلنا عليها يمكن أن نستنتج أن العمل المقاولاتي النسوي ، ليس محصورا في قطاع واحد من النشاطات، بل يتعدى الى عدة أنشطة. كما استطاعت المقاولات أن تساهم في توفير مناصب شغل متفاوتة للفئة الشبانية العاطلة عن العمل.

وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية.

- تتمركز أغلبية المقاولات النسوية في قطاع الخدمات على مستوى كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أما على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فتفضلالمقاولات النسوية قطاع النقل، وهذا عادة يعود الى استخدام أسماء مستعارة من طرف الرجال لاجل تأسيس المؤسسات.
- تقوم المقاولات النسوية بتوفير فرص عمل للفئة الشبانية العاطلة عن العمل، إذ تختلف حصيلة هذه المناصب حسب اختلاف الهيئة الداعمة للمقاولات. و تتمركز أغلبية هذه المناصب في قطاع الخدمات لدى الصندوق الوطني للتامين على البطالة، وفي قطاع النقل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أكثر الوكالات التي تلقى إقبالا من طرف العنصر النسوي وهذا لخصوصية القروض الممنوحة (قروض مصغرة).

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها نقدم الاقتراحات التالية :

- يمكن تخصيص هيئات وغرف تجارية لمتابعة وترقية أنشطة المقاولاتية النسوية بصفة مستقلة، مما قد يؤثر إيجابا في نفسية المقاولات الناشطات من جهة، ومن جهة أخرى قد تجلب هذه الهيئات عدد كبير من النسوة كون الدولة تقوم بتخصيص هيئات لصالح العنصر النسوي، وهذا من شأنه أن يبعث فيهن روح العمل المقاولاتي.
- القيام بحملات توعية في مختلف الجامعات والمعاهد قصد إعلام الطلبات بضرورة التوجه نحو العمل المقاولاتي في ظل الامتيازات الضريبية الممنوحة، نظرا للزيادات الهائلة في معدلات التمدرس لدى الإناث، وعدم قدرة الدولة على توفير مناصب الشغل لكل الخريجات.
- يجب على الدولة الجزائرية تقديم امتيازات ضريبية مغرية للمرأة خاصة لصاحبات الشهادات الجامعية والمعاهد الوطنية من أجل جذبها نحو العمل المقاولاتي، كضرورة حتمية للتنويع في مصادر الأنشطة الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى لإستغلال الثروة الفكرية الكامنة.

الهوامش والإحالات:

(1) SafiahAbderhamaneKounta,(1997) ,**Carctérisques de l'entreneurship féminin au Mali,**Mémoire universitédu Québec Chicoutimi(UQAC), p6.

(2) سعاد بوزيدي، دليلة طالب،(2015)، **محددات نمو المقاولة النسوية الصغيرة والتنمية الاقتصادية في الجزائر** Revued'études sur les intitutions et le dévloppement. Université de Tlemcen, العدد02، ص 141.

(3) منيرة سلامي، يوسف قريش، (2014)، **"المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد5، ص ص 89- 90.

(4)محمد جمار، أميرة دباش، **"دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 4، 2015، ص 189.

(5)Himrane.M(2019), « Le dispositif de la CNAC à la loupe »,*Journal of Excellence for Economics and Management Research*, Vol 3, N°1, P.203-216.

(6) محمد جمار، أميرة دباش، مرجع سبق ذكره، ص 189.

(7)الطاهر شليحلي، "محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي 19 (02)، ص 141.

(8)عبد الحميد شنتوفي، **"التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جدب الاستثمار بالجزائر"**، المجلة الأكاديمية والبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، العدد 02، المجلد 16، 2017، ص 228.